مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية
المجلد 35- 4- 2019: 290-304

Damascus University Journal
For The Economic And Political Sciences
Vol 35 -4-2019: 290-304

ظاهرة الكيبوتس في الكيان الإسرائيلي من الفاعلية إلى الأزمة

نبراس دلول

*ماجستير في العلوم السياسية-باحث في مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية

الملخص:

تعتبر الكيبوتسات واحدة من أقدم صور الاستيطان الصهيوني في فلسطين المحتلة، كما أنها إحدى أهم أدوات المشروع الصهيوني لاحتلال الأرض وادعاء ملكيتها. وقد لعبت الكيبوتسات دوراً هاماً في احتواء الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة خصوصاً في فترة الانتداب البريطاني. ولهذه الظاهرة عدة جوانب منها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. فهي جاءت نتيجة تشبع اليهود الأوربيين الشرقيين بالأفكار الاشتراكية التي سادت كثيراً في أوروبا، فعملوا عند وصولهم إلى فلسطين على تأسيس تعاونيات اشتراكية وشيوعية، حملت الأولى اسم: الموشاف، بينما حملت الثانية اسم: الكيبوتس. ويمتاز الكيبوتس بأسلوب الحياة التشاركي الشيوعي من حيث جماعية المعيشة والإنتاج والاستهلاك والثقافة والتربية وغير ذلك، إذ لا وجود للملكية الخاصة داخل الكيبوتسات. ضمن هذا الشكل من الاستيطان، كانت الكيبوتسات الرافد الأساسي للمشروع الاستيطاني في ادعاء امتلاك الأرض، وقد عولت الحركة الصهيونية على الكيبوتسات لقدرتها على تأسيس تجمعات بشرية في بقع وأقاصي نائية من فلسطين المحتلة لتتمكن فيما بعد من ادعاء أحقية اليهود الصهاينة بالأرض وتشكيل حدود دولتهم الموعودة قبل قرار التقسيم سيء الصيت. هذا وفي المراحل الأولى لتأسيس الكيان الإسرائيلي استمرت الكيبوتسات في لعب دور رئيسي إن على صعيد السياسة أو على صعيد العسكرة وحتى على صعيد الاقتصاد، وقد عاشت عقدين ذهبيين امتدا طيلة الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، إلى أن بدأت تفقد بريقها وتنحدر شيئاً فشيئاً إلى أن باتت الأزمات عنوانها الرئيسي في الثمانينات والتسعينيات. من هنا، يحاول هذا البحث النظر في مجمل حركة الكيبوتس وماهيتها وما الأسباب الحقيقية التي أدت لأزمتها البنيوية، وهل مازال لها دور ومستقبل كما كان عليه الوضع في السابق أم لا؟ كما ويدرس هذا البحث فرضية وجود ارتباط بين أزمة الكيبوتسات، وبين التطورات العالمية قبل أكثر من أربعة عقود والتي أدت لتغير في الأفكار والسياسات التي يدار بها الاقتصاد والاجتماع والسياسة على الصعد المحلية والدولية.

الكلمات المفتاحية: كيبوتس-فلسطين-إسرائيل-الشيوعية-يسار-التعاونيات-الصهيونية-أزمة

تاريخ الايداع: 2022/11/19
تاريخ النشر: 2023/3/14

حقوق النشر: جامعة دمشق -سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب **CC BY-NC-SA**

ISSN: 2789-8202 (online).
http://journal.damascusuniversity.edu.sy/index.php/index/index

The kibbutz phenomenon in the Israeli entity From effectiveness to crisis

Nebras Dalloul

Abstract:

The kibbutzim is one of the oldest forms of Zionist settlement in occupied Palestine. It is also one of the most important tools of the Zionist project to occupy the land and claim its ownership. The kibbutzim played an important role in containing Jewish immigration to occupied Palestine, especially during the British Mandate. This phenomenon has several aspects, including economic, social and political. It came because of the Eastern European Jews' saturation with socialist ideas that prevailed a lot in Europe. Upon their arrival in Palestine, Socialist Jews worked to establish socialist and communist cooperatives. The first bore the name: the Moshav, while the second bore the name: the kibbutz. The kibbutz is characterized by the communist participatory lifestyle in terms of collective living, production, consumption, culture, education, and so on, as there is no private property inside the kibbutzim. Within this form of settlement, the kibbutzim was the main tributary of the settlement project in claiming ownership of the land. The Zionist movement relied on the kibbutzim for its ability to establish communities in remote spots of occupied Palestine, to be able later to claim the right of Zionist Jews to the land and to form the borders of their promised state before the United Nations Partition Plan for Palestine. In the early stages of the establishment of the Israeli entity, the kibbutzim continued to play a major role, whether at politics level or militarization one, and even at economy level. Therefore, kibbutzim lived two golden decades that extended throughout the fifties and sixties of the last century, until it began to lose its luster and decline gradually until crises became its main title in the eighties and nineties. However, this research attempts to look at the overall kibbutz movement, what it is, and the real reasons that led to its structural crisis, and does it still have a role and a future as it was in the past or not? This research also studies the hypothesis of a link between the kibbutz crisis and global developments more than four decades ago, which led to a change in the ideas and policies in which the economy, social, and politics are managed at the local and international levels.

Key Words: Kibbutz - Palestine - Israel - Communism - Left - Cooperatives – Zionism- Crisis

Received: 19/11/2022
Accepted: 14/3/2023

Copyright: Damascus University- Syria, The authors retain the copyright under
A **CC BY- NC-SA**

المقدمة:

منذ بداية المشروع الصهيوني في فلسطين والمنطقة العربية عموماً، تعددت أشكال الاستيطان اليهودي للأرض، خصوصاً مع الهجرة الصهيونية الثانية والثالثة مطلع القرن العشرين. ومن بين أهم أشكال الاستيطان الصهيوني تلك نجد ظاهرتي الكيبوتس والموشاف، إضافةً لظاهرة اليشوف التي سبغت الحركة الاستيطانية ما بين الهجرة الأولى عام 1882 والهجرة الثانية، لكن سرعان ما اضمحلت مع وصول طلائع المستوطنين اليهود من أوروبا الشرقية بحيثياتهم العلمانية وأفكارهم الاشتراكية والشيوعية والتي من خلالهما بدؤوا مشروعهم الاستيطاني المسمى "كيبوتس". ويختلف الكيبوتس عن الموشاف واليشوف في عدة خصائص، فبدايةً كان عماد اليشوف اليهود الأوربيون المتدينون، الذين كان جل عملهم يُختصر بتأسيس الكيانات القروية من خلال عمليات شراء الأراضي، دون أن يرفعوا أية راية سياسية. في حين أن عماد الكيبوتس كان اليهود العلمانيون، الذين أسسوا شكلاً من أشكال الاستيطان الزراعي (ولاحقاً الصناعي) الشيوعي الذي يقوم على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج والمساواة في العمل. بينما الموشاف هو عبارة عن قرية تعاونية تختلف عن الكيبوتس في كونها تسمح بالملكية الفردية لكن مع تعاون المالكين في العمل والإنتاج، وتوزيع الأرباح يكون وفقاً للمساهمة في العملية الإنتاجية وعناصرها من عمل ورأس مال (أبو صبيح، 1992، 16). وبالتالي يكمن الفرق هنا بين الموشاف والكيبوتس في كون الأول هو شكل استيطاني اشتراكي، بينما الثاني هو شكل استيطاني شيوعي، على أن الأهمية التاريخية والسياسية كانت دائماً في الكيبوتس أكثر منها في الموشاف، أو قبلهما اليشوف. إذ تعتبر ظاهرة الكيبوتس واحدة من أبرز الظواهر التي أتى بها المستوطنون الصهاينة إلى أرض فلسطين المحتلة، وقد لعبت الكيبوتسات أدوراً كبيرة تمتد من المساهمة الفعالة في قيام الكيان الإسرائيلي وصولاً إلى المساهمة في تشكيل هوية هذا الكيان وتجذير حضور الفكرة الصهيونية على أرض فلسطين المحتلة. فالحركة الكيبوتسية كانت حقيقةً نواة الدولة الصهيونية، والمشارك الأبرز في رسم ملامحها الأولى ومنها خرج عدد كبير من قادة الاحتلال الأوائل، فكانت داعماً لسيطرة اليسار الإسرائيلي على مقاليد الحكم طيلة الأعوام التسعة عشرة الأولى لتأسيس الكيان الإسرائيلي. على أنه ورغم هذا الدور الكبير الذي اضطلعت به الكيبوتسات حتى زمن قريب، لم تعد الأمور على هذه الصورة الوردية التي رسمتها لنفسها وصدرتها الآلة الدعائية الإسرائيلية للعالم منذ أكثر من مئة عام. وكان لافتاً، في هذا الإطار، الهجوم الذي شنه مؤخراً يائير نتنياهو، نجل رئيس حكومة الاحتلال السابق، بنيامين نتنياهو، على الكيبوتسات وتاريخها ووجودها، حيث أشار إلى أن الكيبوتسات "شيء غير موجود خارج كوريا الشمالية" مضيفاً بالقول "نحن نعلم دائماً كيف تنتهي أفكار المجتمعات الطوباوية. في الاتحاد السوفيتي وألمانيا النازية، كانت هناك رغبة في إنشاء مجتمعات نموذجية ومجتمعات مثالية. إن الرغبة بهندسة المجتمع البشري لا تنتهي أبداً بشكل جيد" (سلس، 6،2020). من هنا، يحاول هذا البحث الإحاطة بكل العوامل التي أدت لصعود من ثم نكوص ظاهرة الكيبوتس في الحياة السياسية والاجتماعية الإسرائيلية، وأوضاعها الحالية والمستقبلية.

أولاً–مشكلة البحث:

تُعتبر الكيبوتسات ظاهرة اقتصادية–سياسية–اجتماعية تحتفي بالقدرات الذاتية والاكتفاء الذاتي، لكن رغم ذلك تشير المعطيات إلى أن الكيبوتسات كانت دائماً بحاجة إلى الدعم الموضوعي الخارجي ورهينةً له. وعليه، فإن المشكلة البحثية هي في التناقض القائم بين ما ترفعه الكيبوتسات من شعارات حول القدرات الذاتية والاكتفاء الذاتي، وبين حاجتها الدائمة إلى تدخل الدولة، وارتهان ازدهارها –بل حتى أزمتها–بالتطورات الموضوعية المحيطة بها محلياً وعالمياً.

ثانياً–تساؤلات البحث:

ينطلق البحث من التساؤل الرئيس التالي: ماهي بالأساس ظاهرة الكيبوتس التي انخرطت فيها جموع يهودية استيطانية كبيرة؟ ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس سؤالين فرعيين:

ما هي العوامل والأسباب التي أدت لصعود ظاهرة الكيبوتس ثم لتراجعها؟

هل ظاهرة الكيبوتس مرتبطة بالتطورات العالمية على صعيد الاقتصاد والسياسة والاجتماع؟

ثالثاً–فرضيات البحث:

رغم أن لظاهرة الكيبوتس وجهان يغذيان بعضهما بعضاً–وهما الوجه الاقتصادي والوجه السياسي–الاجتماعي، إلا أن الدور الأبرز في قيام أي ظاهرة من هذا النوع وازدهارها يبقى للعامل الاقتصادي. من هنا يفترض الباحث أن:

1–تراجع ظاهرة الكيبوتس مرتبطة أساساً بالعوامل الاقتصادية البحتة.

2–إن تلك العوامل الاقتصادية غير منفصلة عن الظواهر الاقتصادية المحلية والعالمية بل هي امتداد لها.

3–إن التأثير الكبير للجانب الاقتصادي من الأزمة سيفرض نفسه على الجانب الاجتماعي–السياسي.

رابعاً–أهداف البحث:

باعتبار ظاهرة الكيبوتس هي إحدى الظواهر التي قلما يجتمع في غيرها تلك الجوانب الفكرية والسياسية والاقتصادية–الاجتماعية بهذا الشكل، فإن هذه الدراسة تهدف لدراسة جميع تلك الجوانب واجتماعها في ظاهرة واحدة، دراسةً علمية، بما يساهم في فهم المزيد من حيثيات الوجود الصهيوني في فلسطين والأراضي العربية، وفي فهم بعض جوانب المشروع الصهيوني وأدواته.

خامساً–أهمية البحث:

يتمتع هذا البحث بأهميتين، أهمية علمية وأهمية عملية. بالنسبة للأهمية العلمية فهي تكمن في رفد المكتبة السورية والعربية بدراسة علمية عن ظاهرة سياسية قلما تم تناولها عربياً بشكل علمي أكاديمي، رغم المرور عليها بشكل صحفي هن وهناك. وأما الأهمية العملية فتنبع من حقيقة كون سورية إحدى دول المواجهة للمشروع الصهيوني، وهذه الدراسة تتمم التصورات السياسية والفكرية لدى صناع القرار فيها حول الصهيونية وحيثياتها. إذ لا ننسى هنا أن نشير إلى أن للكيبوتسات دور عسكري، تجلى بشكل رئيس –كما سنرى–في صد القوات السورية الزاحفة نحو الجليل الأعلى في حرب الإنقاذ 1947–1948.

سادساً: منهجية البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج التاريخي كونه بالدرجة الأولى يبحث في جذور الظاهرة، وفي العوامل التاريخية التي أدت لتشكلها من ثم تطورها وما صارت عليه. من هنا، كان لزاماً على الباحث تقفي أثر أبرز المصادر التاريخية حول هذه الظاهرة. وقد واجهت الباحث صعوبة تأمين مصادر أساسية (سجلات رسمية–سجلات شخصية–عقود) وذلك لعدم معرفة الباحث باللغة العبرية من جهة، ولعدم وجود تلك المصادر خارج الكيان أو عبر الشابكة من جهة أخرى. من هنا، تم الاعتماد على المصادر الثانوية وتحديداً بعض الكتب والدراسات والمذكرات التي كتبها أعضاء سابقون أو حاليون في الكيبوتسات، وكذلك على الدراسات التي عاصرت تلك التجربة وقدمت قراءتها لها.

سابعاً: هيكلية البحث:

يقع هذا البحث في مقدمة ومبحثين:

المبحث الأول: مفهوم الكيبوتس وخصائصه ودوره في قيام "الدولة" الصهيونية
المبحث الثالث: نشوء أزمة الكيبوتس... أسبابها وصيرورتها ومستقبلها.

المبحث الأول–مفهوم الكيبوتس ودوره في قيام "الدولة" الصهيونية:

الكيبوتس هو مجتمع تشاركي في الكيان الإسرائيلي يقوم تقليديا على العمل الجماعي وخصوصاً في مجال الزراعة، وقد كانت الكيبوتسات عموماً هي عصب الحركة الاستيطانية الصهيونية في فلسطين بدءاً من أواخر العهد العثماني. وجاءت كلمة كيبوتس من العبرية القديمة ويمكن تتبع أول ذكر لها في سفر إشعياء (إذ تصرخين فلينقذك [كيبوتسكِ] جموعكِ) فالكلمة هنا تدل على الجماعة والحشد من الناس (سفر اشعياء 13:57). ويقوم مجتمع الكيبوتس على فكرة الشيوعية في التملك والإنتاج والتوزيع والاستهلاك، إذ لا ملكية خاصة بأي شكل من الأشكال. فأعضاء الكيبوتس مسؤولون جماعياً عن إصلاح الأرض المخصصة لهم وزراعتها بكافة المحاصيل التي تؤمن اكتفاءً ذاتياً، هذا إلى جانب تربية الماشية وما ينشئ عنها من صناعات يدوية بسيطة كإنتاج الألبان والأجبان (الزهار، 2011، 117)، ليصار لاحقاً لبيع الفائض من ثم تخصيص الأرباح لحاجيات الكيبوتس ككل من توسعة وصيانة وطعام وشراب ولباس الخ، إذ لا يتم في الكيبوتس توزيع الأرباح على الأعضاء بشكل نقدي، تماشياً مع المبادئ الشيوعية التي تعتبر النقود مصدراً للادخار فالاكتناز وصولاً إلى اللامساواة الطبقية. وفق هذه المبادئ الناظمة لعمل الكيبوتس، أقام المستوطنون الصهاينة أول كيبوتس لهم على أرض فلسطين عام 1909 وهو كيبوتس دجانيا (القرعة وآخرون، 1893،2013) جنوب بحيرة طبرية قريباً من الحدود السورية. وقد تم تأسيسه على يد مهاجرين يهود من أوروبا الشرقية الذين جاؤوا من هناك محمّلين بالأفكار الشيوعية التي كانت رائجة وقتذاك في أوروبا، والتي مزجوها مع الفكر الصهيوني مكونين بذلك الاشتراكية–الصهيونية التي تُعتبر الأيديولوجيا التي قامت وفقها الكيبوتسات بأبعادها الطوباوية التي حلمت بها كثيراً الحركات الاشتراكية الأوربية، وهذا الأمر لا يقتصر فقط على الجانب الاقتصادي، بل يتعداه إلى الجوانب الاجتماعية الأخرى وعلى رأس ذلك الإنجاب وتربية الأطفال التي كانت تتم كذلك في جو تعاوني تشاركي، حيث يتم رعاية الأطفال جماعياً في دور حضانة بعيداً عن التربية المباشرة للأهل(Gavron, 2000, 235).

يشار إلى أنه وعلى الرغم من أن الكيبوتسات الأولى كانت تقدس العمل الزراعي، إلا أنها اتجهت كذلك نحو التصنيع حتى قبل قيام دولة الكيان، وخصوصاً خلال ثلاثينيات القرن العشرين. فافتتح كيبوتس دجانيا مصانع لإنتاج أدوات قطع الماس (وصل حجم مبيعاته الإجمالية لاحقاً إلى عدة ملايين من الدولارات الأمريكية سنوياً)، كما افتتح كيبوتس هاتزريم مصنعاً لإنتاج معدات الري بالتنقيط. و قد تطورت الصناعة داخل الكيبوتسات ولم تكن حالة طارئة أو عديمة الجدوى، فمن داخل الكيبوتسات خرجت شركة نفتاريم متعددة الجنسيات التي باتت تحقق ملايين الدولارات سنوياً من خلال اختصاصاتها المتعددة ومن بينها صناعة الرصاص وصناعة البلاستيك والأدوات الطبية، وهي الأن تدر أكثر من 100 مليون دولار أمريكي سنوياً (The Communal Scene in Israel,2012). وتعتبر فترة الستينيات هي الفترة الحاسمة في مسألة التصنيع داخل الكيبوتسات، حيث حدثت موجة كبيرة من التصنيع لم تشهدها من قبل إلى أن وصلت ذروتها في السبعينات قبل أن تعود وتنتكس تدريجياً منذ الثمانينيات، على ما سنرى في المبحث التالي. هذا ومنذ قيام أولى الكيبوتسات، هنالك سمة رئيسية خدشت المزاعم الصهيونية حول الاعتماد فقط على قوة العمل اليهودي في تحقيق النمو والازدهار. وتتجلى هذه السمة من خلال مظهرين؛ الأول: حاجة الكيبوتسات الدائمة للمساعدات الخارجية إن عن طريق المؤسسات اليهودية في فترة الانتداب –ولاحقاً عن طريق الحكومة بعد تأسيس الكيان–وإن عن طريق الوكالة اليهودية وأذرعها ومنظماتها في أوروبا والولايات المتحدة. فبالنظر إلى ضعف الموارد الاقتصادية المادية والبشرية في فلسطين

(يهوداً وعرباً)، لم تكن الكيبوتسات بقادرة على التحول من الفاقة إلى البحبوحة بقواها الذاتية، فكان يجري إرسال أعضاء الكيبوتسات إلى الولايات المتحدة خصوصاً لاتباع دورات تدريبية تتعلق بالزراعة وتطويرها، كما كانت المؤسسات التابعة للوكالة اليهودية تشجع وتمول هجرة العمالة المدربة الماهرة من أوروبا وأميركا إلى فلسطين، بالإضافة لتنظيم مناسبات يجري خلالها جمع الأموال الكثيرة من الأمريكيين وإرسالها إلى فلسطين لتمويل الكيبوتسات. إن هذا الأمر أوقع الكيبوتسات في تناقض كبير بين جوهرها التعاوني–الشيوعي المنشود، وبين حقيقة حاجتها الدائمة لحبل سرة مربوط بالمؤسسات الرأسمالية المحلية والدولية، وهذا ما أشار إليه أحد الأمريكيين في فترة مبكرة بقوله ساخراً –خلال زيارة جمع تبرعات قامت بها غولدا مائير للولايات المتحدة عام 1933–إن نجاح العمل الصهيوني الذي يبتغيه اليهود في فلسطين "يعتمد بالدرجة الأولى على المساعدات المالية التي تقدمها الرأسمالية البرجوازية لليهود" (مائير، 1988).

أما المظهر الثاني لتلك السمة، فتجلى أساساً بعدم وجود يد عاملة يهودية كافية للقيام بجميع الأنشطة الزراعية، خصوصاً في مواسم الحصاد، و هذا ما كان يتطلب وجود عمال موسميين من العرب بالدرجة الأولى–خصوصاً قبل قيام الكيان–وتالياً من خلال "الهجرة الموسمية المقدسة Aliyah" التي يقوم بها يهود من حول العالم يعيشون من خلالها تجربة الحياة الجماعية لعدة أشهر ثم يعودون إلى بلدانهم. وأشهر من قام بهذه التجربة الصهيونية بيرني ساندرز اليساري الأميركي المرشح مرتين للانتخابات الرئاسية الأميركية عن الحزب الديمقراطي (Sanders volunteered at kibbutz,2016). كما وبفعل ارتفاع ظاهرة السياحة العالمية نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن الماضي، لجأت الكيبوتسات للاستفادة من هذا القطاع، وكان من أبرزها كيبوتسات كريات أنافيم ولافي ونحشوليم. فالعديد من الكيبوتسات تؤجر منازل أو تدير بيوت ضيافة بعضها يلاقي معارضة دولية كونها تقع ضمن مناطق الضفة الغربية المحتلة (شقق مفروشة في أراض مسروقة، 3،2018). وتدير بعض الكيبوتسات اليوم مشاريع صناعية كبرى منها، على سبيل المثال، كيبوتس ساسا، الذي يضم حوالي 200 عضواً، وقد حقق في عام 2010 عائدات سنوية من صناعة البلاستيك العسكرية تقدر بنحو 850 مليون دولار. كما يقود كيبوتس كيتورا تطوير إسرائيل لتكنولوجيا الطاقة الشمسية، ليصبح من المعالم السياحية الشهيرة في مجال السياحة البيئية (Gabison, 2010).

أما عن الأدوار الأخرى التي اضطلعت بها الكيبوتسات عبر تاريخها–بعيداً عن مسألتي الزراعة واصناعة–فيشار إلى أنه وبحلول أواخر الثلاثينيات، عندما بدا أن فلسطين ستُقسَّم بين العرب واليهود المحتلين بتآمر إمبريالي، سارع اليهود لتأسيس الكيبوتسات في المناطق النائية لضمان ضم أكبر مساحة ممكنة من الأرض إلى الدولة الموعودة. ففي عام 1946، في اليوم التالي ليوم الغفران/كيبور، تم إنشاء أحد عشر كيبوتساً على عجل في الجزء الشمالي من صحراء النقب لمنح اليهود حق المطالبة بهذه المنطقة القاحلة لكن ذات الأهمية الاستراتيجية. وكثيراً ما تنتشر اليوم صورُ في المعارض الفنية الصهيونية، تعود لتلك الفترة، يظهر فيها أعضاء في الكيبوتسات يقومون بأعمال حفر الخنادق والتدرب على الرماية، وقد سبق لإيغال ألون، رئيس وزراء الكيان الأسبق وأحد قادة ميليشيا البلماخ، أن شرح دور الكيبوتسات في العمليات العسكرية قبل تأسيس الكيان، حيث قال: تم تحديد تخطيط وتطوير الصهيونية الرائدة منذ البداية، جزئياً على الأقل، بالاحتياجات السياسية الاستراتيجية. إن اختيار موقع المستوطنات، على سبيل المثال، لم يتأثر فقط باعتبارات الجدوى الاقتصادية ولكن أيضاً وحتى بشكل رئيسي باحتياجات الدفاع المحلي، واستراتيجية الاستيطان الشاملة، والدور الذي قد تلعبه كتل المستوطنات هذه في المستقبل. وبناءً على ذلك، تم شراء الأراضي، أو في أغلب الأحيان استصلاحها، في مناطق نائية من البلاد (Rayman,1982,12). وفي حرب الإنقاذ العربية

لفلسطين التي أعقبت قرار التقسيم (2 تشرين الثاني 1947) وامتدت حتى أواسط العام 1948، اشتركت الكيبوتسات بقوة ضد جيش الإنقاذ العربي، وخرجوا من الصراع بمكانة معززة في الدولة الصهيونية الناشئة. وكان لأعضاء كيبوتس دجانيا، على سبيل المثال، دور كبير في وقف تقدم الأليات العسكرية السورية إلى الجليل الأعلى (Van Creveld,2002,79).

ومن الجدير بالذكر هنا، أن عملية نشوء الدولة الصهيونية قد ترافقت مع بداية الحرب الباردة بين العملاقين الأميركي والسوفياتي، ما أظهر فوراً إلى السطح إشكالية كبرى في العلاقات الدولية تتلخص في طرح السؤال التالي: إلى أي معسكر من معسكري الحرب الباردة ينبغي على إسرائيل أن تقف؟ حيث خلقت الإجابة عن هذا السؤال انقسامات في حركة الكيبوتس، ففي البداية كانت الحركات اليسارية ومعها الكيبوتسات وبسبب طبيعتها الاشتراكية تميل إلى جانب السوفييت، وكان السوفييت أنفسهم يرون في الكيان الناشئ كثيراً من سمات أيديولوجيتهم الاشتراكية، لكن شيئاً فشيئاً أخذ هذا التوجه بالاهتزاز خصوصاً بعد حادثة سلانسكي في براغ. ففي العام 1952 أقامت تشيكوسلوفاكيا محاكمةً لأربعة عشر قيادياً في الحزب الشيوعي التيشكوسلوفاكي الحاكم (عشرة منهم يهود) بينهم قيادات رفيعة المستوى على مستوى الحزب والدولة، وعلى رأسهم رودولف سلانسكي السكرتير الأول للحزب، وذلك بتهمة التآمر على الدولة والترويج للصهيونية، وقضت المحكمة آنذاك بإعدام أحد عشر من المتهمين –بينهم سلانسكي– والحكم بالسجن مدى الحياة على الثلاثة المتبقين. كان تفاعل الإسرائيليين مع محاكمة سلانسكي ورفاقه في براغ كبيراً لجهة تثبيت فكرة معاداة العالم لليهودية في مخيالهم الجمعي، خصوصاً وأنها جاءت كذلك تتويجاً لمحاكمات أخرى مشابهة جرت في عدد من دول الكتلة الشيوعية الشرقية كان أبرزها محاكمة القيادي الشيوعي الهنغاري لازلو رايك ورفاقه في عام 1949 والذين كان بينهم ستة من اليهود. كانت تلك المحاكمات تثير المخيال الجمعي الصهيوني في فلسطين المحتلة، وكانت دافعاً قوياً نحو توجه إسرائيل بزعامة بن غوريون نحو حضن الأمريكيين والغرب أكثر فأكثر. أما على صعيد الكيبوتسات، فكانت تلك المحاكمات مسبباً للانقسام، حيث جرى فصل قاعات الطعام وفقاً للسياسة الدولية، كما أن عدداً من الكيبوتسات أمر بمغادرة الأعضاء الماركسيين الموالين للسوفييت، باعتبار أنهم يتعامون عن أبعاد محاكمة سلانسكي وغيرها، وحيثيات تلك المحاكمات التي كان ينظر إليها على الصعيد الصهيوني على أنها عمليات تطهير للهوية اليهودية (Nakdimon,2011).

هذا وبعد نشوء "الدولة"، لم يغفل أعضاء الكيبوتسات عن واجبهم العسكري، إذ استمرت الكيبوتسات في لعب دور كبير في جهاز العدوان الإسرائيلي. وقد تم في الخمسينيات والستينيات، تأسيس العديد من الكيبوتسات من قبل تشكيل تابع لجيش الاحتلال الإسرائيلي يسمى "ناحال"، والذي عمل على إنشاء العديد من الكيبوتسات، في تلك الفترة، على طول حدود الكيان غير المستقرة والمليئة بالثغرات. وفي حزيران 1967 التي قتل فيها 800 جندي إسرائيلي، بدا أن هنالك منهم 200 جندي من أعضاء الكيبوتسات أي بما نسبته 25%. هذا وقد انعكس ذاك الحضور للكيبوتسات في الاقتصاد والعسكرة، على مكانتها كذلك في السياسة والكنيست. إذ على الرغم من أن 4٪ فقط من الإسرائيليين كانوا من أعضاء الكيبوتسات، إلا أن حضورهم في الكنيست في فترة الستينيات كان يقارب الـ 15%. (دي ملاخ، د ت، 75).

إذاً، وكما نلاحظ من كل ما سبق، فالكيبوتسات ظاهرة نشأت وتطورت في فترة كانت فيها الأفكار اليسارية الاشتراكية تجوب العالم وتهيمن على قطاعات سياسية واجتماعية كبيرة كسبيل لتحقيق تغيير سياسي–اجتماعي يُحدث قطيعة مع الواقع الرأسمالي الدولي الذي أُعتبر مسبباً لأزمات البشرية في العصر الحديث. من هنا، جاءت تجربة الكيبوتسات تجسيداً لتلك المشاريع الاشتراكية. كما ونستنتج أن الكيبوتسات كانت حاضرة بقوة في عملية تأسيس الكيان الإسرائيلي خصوصاً على الصعيد العسكري وكذلك على

صعيد الديمغرافي. كما ونلاحظ أن هذا الحضور القوي للكيبوتسات في تأسيس الدولة وتمتين قواعدها، كان يقابله وزن سياسي هام، حيث كان تمثيلهم في الكنيست الإسرائيلي يقارب أربعة أضعاف وزنهم الديمغرافي بين المستوطنين اليهود.

المبحث الثاني–نشوء أزمة الكيبوتس... أسبابها وصيرورتها ومستقبلها:

رغم الازدهار الذي تحقق للكيبوتسات خلال الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، إلا أنه ومع مطلع الثمانينات بدا أن هنالك بوادر أزمة بنيوية تتعرض لها الكيبوتسات، بدأت بالاقتصاد لكنها أرخت بظلالها على السياسة والاجتماع، خصوصاً بعد أن تفاقمت الأزمة وأعلنت عن نفسها بوضوح في أواسط الثمانينات بعد إعلان برنامج الاستقرار الاقتصادي الإسرائيلي لعام 1985 كنتيجة لحصول تراكم كبير في ديون الكيبوتسات وما رافق ذلك من ضعف في العوائد المالية، في ظل حالة تضخم غير مسبوقة على مستوى الاقتصاد الكلي... فماهي أسباب تلك الأزمة والعوامل التاريخية التي أثرت بها؟

كما أشرنا، فإن العنوان الأبرز للأزمة هو مسألة الديون، وبالتالي نحن أمام إحدى مفردات الاقتصاد التي يمكن للأداء السياسي والتغييرات الاجتماعية أن تؤثر بها، لكن هذا التأثير يبقى ذي طابع مساعد على حدوث الأزمة، في حين أن للاقتصاد هنا الدور الأساسي والمحوري. والمقصود بالاقتصاد هنا هو الاقتصاد الذاتي للكيبوتسات بالإضافة إلى الاقتصاد الكلي للكيان. فعلى الرغم من أن الكيبوتسات قد تعرضت سابقاً لأزمات اقتصادية بدءاً من سنوات الانتداب البريطاني وليس انتهاءً بأزمة الثمانينيات، إلا أن تلك الأزمات السابقة كانت تتمايز عن أزمة الثمانينيات بعدة أمور، أولها السمة المالية البحتة لتلك الأزمات وتدخل الدولة في عملية الإنعاش، بالإضافة لعدم نشوء جوانب أخرى لها تتعلق بالسياسة والاجتماع وما يرتبط بهما من مفاهيم فكرية وأيديولوجية. بينما نجد أن أزمة الثمانينات تتعلق بالدرجة الاولى بأساليب إدارة الانتاج والتوزيع في اقتصاد الكيبوتسات نفسها، والتي عبرت عن ضعف ذاتي كبير، ساهمت فيه كذلك أساليب الإدارة بما يتعلق بمجمل شؤون تخصيص العمال وتخصيص الاستثمارات ودراسة جدواها الاقتصادية، الامر الذي يمكن التعبير عنه في المحددات التالية:

1- الاستثمارات التي تتم بدون مبرر اقتصادي: فنظراً لسهولة الحصول على القروض المصرفية برعاية الدولة، استثمرت الكيبوتسات مبالغ كبيرة من المال في الصناعة والزراعة لكن بدون تحرٍ كافٍ للجدوى الاقتصادية، ما أوقع كثيراً من المشاريع التي خصصت لها تلك الأموال في عجز وخسائر. وهذه برأينا إحدى أبرز السمات السلبية لتجربة القطاع العام والقطاعات الشبيهة به في معظم دول العالم في تلك الفترة.

2- عدم الكفاءة في تخصيص الموظفين ورأس المال: حيث أن الاستثمارات في الصناعة والزراعة لم تتم بشكل فعال في السبعينيات، ويأتي على رأس ذلك زيادة أعباء العمل على أعضاء الكيبوتسات بما لا يتناسب وحجم الاستثمارات الموظفة. ورغم ذلك بقيت الكيبوتسات رافضةً إلى حد كبير فكرة توظيف العمال من خارج الكيبوتسات لزيادة الإنتاجية.

3- القيام بعمليات مضاربة في البورصة: وهذا من الكبائر التي قامت بها الكيبوتسات في تلك الفترة وذلك بالضد من أفكارها حول النقاء الأيديولوجي اليساري الذي يحتفي بالعمل المنتج ويدين ويستنكر تحقيق الأرباح من خلال السمسرة والمضاربة. فقد شاركت الكيبوتسات، خاصة عبر صناديق حركة الكيبوتسات، في تداول الأسهم في البورصة رغبةً منها في زيادة رصيدها المالي وتحويل الأرباح المرجوة لتعويض شيء من الخسائر التي كانت تتكبدها بسبب ضعف الإنتاج، إلا أنها تكبدت خسائر كبيرة بسبب انهيار الأسهم البنكية عام 1983.

4- مشكلة الإدارة: كما في كل حركة حيث تهيمن الأيديولوجيا على المصلحة، والعقيدة على الثقافة، برزت مشكلة الإدارة داخل الكيبوتسات كواحدة من أبرز العوامل التي أدت لتفاقم الأخطاء سابقة الذكر. فالافتقار إلى القيادة المتمرسة الذي نتج عن قاعدة التناوب في قيادة الكيبوتسات، وكذلك البيروقراطية وغياب الجدارة عن المناصب، كل ذلك أدى إلى ضعف في الإنتاجية. حيث كان يتم ترقية مديري الكيبوتسات المحافظين غير القادرين على التفكير النقدي طالما أنهم يظهرون الولاء الشكلي للكيبوتس، في حين أن المدراء الذين كانوا يتمتعون بالحس النقدي والابتكاري لم يتم ترقيتهم في كثير من الأحيان، أو أنهم تركوا الكيبوتس وغادروه نتيجة لذلك (Gavron,2000 ,207).

إن كل ما سبق ساهم في تحول الكيبوتسات من تنظيم اقتصادي-سياسي-اجتماعي يشهد عثرة، إلى تنظيم يمر بأزمة. وهذه الازمة باتت ازمة بنيوية لضعف القدرات الذاتية من جهة، وللتغييرات الموضوعية من جهة ثانية. فالأزمات السابقة التي كانت تتعرض لها الكيبوتسات من حين لآخر، كانت تحدث في جو حكومي ودولي مساعد ومشجع على تدخل الدولة الاقتصادي-الاجتماعي، بينما جاءت أزمة الثمانينات وسط توجه عالمي مغاير يهدف لتحرير الاقتصاد وتخفيض المساعدات الحكومية للقطاع العام والتعاونيات العمالية، والتشجيع على الخصخصة الخ، لمواجهة سنوات من الركود والتضخم وضعف النمو الاقتصادي، وقد تزامن الركود والتضخم في الكيان الإسرائيلي بركود وتضخم على صعيد عالمي، ما أفرز مراجعات لمجمل المبادئ التي على أساسها يجري تنظيم النشاطين الاقتصادي والاجتماعي في الدولة الحديثة وعلى رأس ذلك مبادئ رعاية القطاع العام وإنفاق الدولة الاجتماعي. وكان من أبرز من تصدى لمهمة فرض مفاهيم مناهضة لمفاهيم تدخل الدولة الرعائي لاحتواء ضعف النمو الاقتصادي، كل من مارغريت تاتشر في بريطانيا ورونالد ريغان في الولايات المتحدة الأميركية. وعن هذه المرحلة التاريخية وما نتج عنها، تقول الدكتورة هويدا عدلي:

"تكاتفت الظروف نحو الأخذ بأيديولوجية جديدة في السياسات الاقتصادية ... إذ بدأ يتردد الحديث عن ضرورة تحقيق التوازن المالي والنقدي على مستوى الاقتصاد الكلي، وأيضاً الإصلاح الهيكلي الذي يتطلب الأخذ باقتصاد السوق والتخصيصية وخلق المناخ الاستثماري المناسب سواء للمستثمر الوطني أو الأجنبي. وهكذا لم تلبث سياسات التنمية في معظم الدول أن تأخذ منذ الثمانينيات وبوجه خاص في التسعينيات بهذا التوجه الجديد نحو تقليص دور الدولة في الاقتصاد والحد من الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية"(عدلي، 2005، 5).

وكما في بريطانيا والولايات المتحدة (وكذلك في فرنسا بعد العام 1981)، كان هناك توجه إسرائيلي لمواجهة الركود وضعف الأداء الاقتصادي، تمثلت بمحاولات عديدة لإصلاح الاقتصاد من خلال ربطه أكثر بالخصخصة والتنظيم الليبرالي، وهو ما بدأ بشكل واضح مع حكومة مناحيم بيغن الأولى عام 1977 وبلغ ذروته مع إطلاق برنامج الاستقرار الاقتصادي الإسرائيلي عام 1985 زمن الحكومة العمالية برئاسة شمعون بيريس، وهو ما شمل بدرجة كبيرة الكيبوتسات خصوصاً مع برنامج الاستقرار الاقتصادي. ففي أيار من العام 1977، وصل حزب الليكود اليميني بزعامة مناحيم بيغن إلى السلطة منهياً بذلك حوالي عشرين عاماً من سيطرة وحكم اليسار الإسرائيلي ممثلاً بحزب العمل وسلفه حزب ماباي. وعلى الفور، بدأ الليكود بتنفيذ توجهاته الفكرية والسياسية المؤمنة بالأفكار الليبرالية وعلى رأسها الحد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، والترويج لحرية السوق، وما إلى هنالك. وقد عيّن بيغن سمحا إرليخ وزيرا للمالية، والذي بدوره قدم إصلاحاً اقتصادياً يهدف إلى تغيير طبيعة الاقتصاد الإسرائيلي وتحويل خصائصه الأيديولوجية ذات الطبيعة الاشتراكية (تدخل الدولة ورعايتها) إلى خصائص أكثر رأسمالية، الأمر الذي لم تعمل الكيبوتسات على

التعامل مع تداعياته المفترضة عليها، فاستمرت في اتباع سياسة الحصول على القروض معتقدةً بأن الحكومة ستسارع لمساعدتها عندما تتخلف عن السداد أو عندما تفشل مشاريعها كما كان الحال عليه في سنوات سيطرة حزب العمل (Gavron,2000 ,207). ونتج عن كل هذا الأمر إن على صعيد القطاع الكيبوتزي أو على صعيد الاقتصاد الإسرائيلي الكلي، بداية موجات من التضخم الهائل الذي وصل إلى نسب غير مسبوقة في عام 1984 عندما بلغ 400%. وعلى الرغم من أن الكيبوتسات، التي ارتبطت تقليدياً بحزب العمل، قد فقدت مكاسبها السياسية وقدرتها على التأثير بشكل كبير على مراكز صنع القرار السياسي بوصول حزب الليكود إلى السلطة، إلا أن العديد منهم استمر في انتهاج نفس السلوكيات التي اعتادوا عليها خلال حكم حزب العمل، وذلك في اعتقادٍ منهم أن الحكومة ستوفر لهم شبكة أمان إذا لزم الأمر، كما كانت تفعل في الماضي، إلا أن هذا لم يحدث. ونتيجة لذلك، فشلت العديد من الكيبوتسات في سداد الديون واستمرت ديونهم في الزيادة، ما هدد جوهر كيانهم ككل، خصوصاً مع فشل مفاوضات التسوية مع الحكومة على امتداد كل فترة الثمانينات، ما أنعش عملية نزوح أعضاء الكيبوتسات نحو الاستيطان غير الكيبوتسي خصوصاً في الضفة الغربية المحتلة، وهذا ما أثار انتقادات كثيرة داخل المجتمع الإسرائيلي، ليس لأسباب إنسانية وإنما لأسباب مصلحية. فلقد اعتبر الكثيرون – عن حق–أن المستوطنات أثبتت أن الدولة الإسرائيلية كانت تمييزية تجاه العديد من القطاعات الإسرائيلية الأخرى التي انهارت قبل ذلك–ومنها الكيبوتسات–نتيجة عدم إنقاذ الدولة لها.

أما بالنسبة للجوانب الاخرى من أزمة الكيبوتسات وصيرورتها، فيمكن القول أن من سمات البنيوية كصفة للأزمة التي تعيشها الكيبوتسات هو انعكاس تأثيرها على الأفكار والمبادئ التي نشأت عليها. وقد جرى ذلك أيضاً بالتزامن مع التطورات التي كان يشهدها العالم. لذلك ومع مرور السنوات تزايدت داخل الكيبوتسات الأجيال الجديدة التي كانت تشاهد تلك التطورات المحلية والعالمية دون أن يكون لها نفس الحافز الأيديولوجي الذي كان لجيل الآباء المؤسسين بما يتعلق بالحياة الشيوعية التشاركية إنتاجاً وعملاً واستهلاكاً وترفيهاً الخ، فظهر حس نقدي واضح لدى تلك الأجيال الجديدة مترافقاً مع روح ابتكارية شابة عملت قيادات الكيبوتسات التقليدية والمحافظة على قمعها حفاظاً على النقاء الأيديولوجي المنشود مما تسبب بإحدى نتيجتين: إما الفشل في التعامل مع التغيرات، وإما تبني الحلول الرأسمالية التي ألغت المبادئ الأساسية لعمل الكيبوتسات (Israel: What's left of, 2020).

عملياً، يمكن القول إن ظلال العولمة تلك وفشل الكيبوتس في مواجهتها، قد أدى إلى تعريض مجتمع الكيبوتس ذاته لنوع مختلف من الثقافة. فعلى سبيل المثال، بعد أن سُمح لأعضاء الكيبوتسات بأن يكون لديهم أجهزة تلفزيون في منازلهم الخاصة، تعرض هؤلاء الأعضاء لنمط حياة جديد يشاهدونه يومياً على الشاشة. ودون أن يدروا، باتوا مطالبين بالتماهي مع هذا النمط الجديد من الحياة، وهو ما يشبه بشكل كبير، ذاك النمط الذي دخل فجأة إلى الكتلة الأوربية الشرقية نهاية ثمانينيات وبداية تسعينيات القرن المنصرم (بيترمارتن وشومان، 1998، 38). من هنا، حاولت الكيبوتسات تكييف نفسها مع تلك التغييرات، فقامت بإدخال بعض التعديلات على حيثيات عملها ووجودها. ويمكن بالعموم تقسيم محاولات التغيير تلك إلى ثلاثة أنواع رئيسية (Gavron, 2000,149).

1- خصخصة واسعة النطاق لخدمات الكيبوتس: في الواقع، تم إدخال مثل هذه الخصخصة على مدى عقدين في العديد من الكيبوتسات. ومع ذلك ، فإن معظم عمليات الخصخصة هذه تمت في مسائل كانت تعتبر ثانوية نسبياً في العملية الإنتاجية،

كالتعليم والصحة، علماً أن المحاولة كانت جريئة هنا بشقها الأيديولوجي، حيث كان التعليم والصحة من المقدسات التشاركية لدى الكيبوتسات.

2- الأجر التفاضلي: إحدى السمات الشهيرة للكيبوتسات هي أن كل عضو فيها يحصل على ميزانية متساوية وفقاً لاحتياجاته، بغض النظر عن نوع العمل الموكل إليه. لكن لاحقاً باتت العديد من الكيبوتسات تدفع لأعضائها أجوراً متفاوتة بناءً على العمل الذي يقومون به.

3- خصخصة الأملاك: عملت كثير من الكيبوتسات على نقل بعض ممتلكات الكيبوتس إلى ملكية أفرادها، وهذه خصخصة حقيقية على عكس خصخصة الخدمات سالفة الذكر، ما سمح لأعضاء الكيبوتس بعمليات البيع والتوريث، لكن ضمن قيود معينة هي من رواسب الماضي وفي إطار محاولة الحفاظ على بعض النقاء الأيديولوجي.

ويمكن القول إنه منذ منتصف التسعينيات استمر عدد الكيبوتسات التي تحاول إحداث تغييرات كبيرة في نمط حياتها في الازدياد، بينما تناقصت مقاومة هذه التغييرات تدريجياً، حيث هناك اليوم بضع عشرات فقط من الكيبوتسات التي لا تزال تعمل في ظل نماذج الإدارة التقليدية القديمة. ومن المهم أن نلاحظ هنا، أنه كان لعمليات التغيير تلك تداعيات وآثار مختلفة على الكيبوتسات تبعاً لحيثيات كل كيبوتس ممن انخرط في عملية التغيير، على أن الصيرورة الأكثر راديكالية كانت في انهيار بعض الكيبوتسات ككل. حيث ومن بين المجتمعات الاستيطانية التي توقفت مؤخراً عن كونها كيبوتسات، هنالك هاغوشريم في الجليل الأعلى، وبيت نير في النقب (النشرة اليومية، شباط، 2021).

ويمكن إرجاع بداية تلك الصيرورة التي توجت بانهيار شامل لعدد من الكيبوتسات، إلى المناقشات التي سبقت ترتيبات الديون مع الحكومة أواسط التسعينيات، حيث عارض عدد كبير من قادة الكيبوتسات تلك الترتيبات زاعمين أنها ستقود للقضاء على الكيبوتسات، لأن قدرة السداد المحددة كانت مرتفعة للغاية وبالتالي لن يكون هناك نمو جديد للكيبوتسات. ويمكن القول، إلى حد ما، أنهم كانوا على حق لأنه من الناحية العملية، وعلى الرغم من التحسن الهائل في أداء عمل الكيبوتسات في السنوات الأخيرة، فإن العديد من الكيبوتسات التي وقّعت على ترتيب الديون لم تتمكن من سداد حجم الدين المتفق عليه. بالإضافة إلى ذلك، قرر العديد من أعضاء الكيبوتسات، خلال التسعينيات، وخاصة أولئك الذين كانوا في السابق في مناصب قيادية، مغادرة الكيبوتس خاصتهم، وقد فعلوا ذلك أساساً لأنه في ظل ترتيبات الديون، أثبت الكيبوتس أنه بمثابة هيئة لا تحمل في ذاتها إمكانية النمو. كما أدت ترتيبات الديون تلك إلى تسريع هجرة العقول من الكيبوتسات، ما فرض غياباً للإبداع، وقد سارعت العقول المهاجرة إلى الارتماء في أحضان الكيانات الاقتصادية الخاصة التي من شأنها تكييف الحلول التنظيمية لمجتمع رأسمالي كان لوقت قريب يتعارض مع مبادئهم الخاصة، وهذا ما أدى في النهاية إلى تفكيك عديد الكيبوتسات. ورغم هذا الدور الفعال لعملية ترتيبات الديون في التضييق على عدد من الكيبوتسات، إلا أنه بالمقابل كان لها أيضاً جوانب إيجابية استفادت منها كيبوتسات أخرى مازالت قائمة. فتلك الترتيبات وما رافقتها من مراقبة وإشراف على سلوك الكيبوتسات من قبل البنوك، قد أدت في النهاية إلى سلوك اقتصادي أفضل في معظم الكيبوتسات، مما سمح لهم بتحسين أدائهم الاقتصادي في السنوات اللاحقة. لكن رغم ذلك، فإن ما ذكر هو نجاح اقتصادي بحت يؤكد سيادة مفهوم تراجع دور الدولة الاقتصادي-الاجتماعي الذي كان بمثابة الرئة التي تتنفس منها ظاهرة الكيبوتس.

ومنذ عام 2010، بقي هناك 270 كيبوتساً في الكيان الإسرائيلي، تمثل مصانعهم ومزارعهم 9٪ من الناتج الصناعي للكيان، بقيمة 8 مليارات دولار أمريكي، و40٪ من إنتاجها الزراعي، بقيمة تزيد عن 1.7 مليار دولار. علماً أن بعض الكيبوتسات المجتهدة قد قامت بتطوير صناعات كبيرة ذات تقنية عالية منها ما هو مختص ببعض مداخيل الإنتاج للصناعات العسكرية، مثل كيبوتس ساسا (Kibbutz reinvents itself, 2010,9).

وما ينطبق هنا على الاقتصاد والاجتماع، ينطبق كذلك على جانبيّ السياسة والعسكرة. إذ تشير المعطيات الحديثة بشكل جلي إلى أن وزن الكيبوتسات السياسي ودورها العسكري آخذان بالتراجع إلى حد كبير، خصوصاً في الجانب السياسي. فبعد عقود من التمثيل المفرط لأعضاء الكيبوتس في الكنيست بما يفوق وزنهم الديمغرافي، يلاحظ انه في الكنيست التاسعة عشر (عام 2013) لم يسجل انتخاب عضو كيبوتس واحد، بينما في الكنيست العشرين (عام 2015) تم انتخاب فقط عضوين من أبناء الكيبوتسات ليكونوا بين الـ 120 نائباً، ما يجعل نسبة تمثيلهم السياسي أقل بقليل من نسبتهم الديمغرافية داخل الكيان (حوالي 2% من السكان) (والاه العبري، 2018). وهذا التراجع نلمسه أيضاً في حضورهم العسكري، فبعد أن شكل أبناء الكيبوتسات على مدى عقود، المادة الأساسية لوحدات النخبة وقياداتها، تشير المعطيات أنهم تخلوا عن هذا الدور الريادي لصالح جماعات الصهيونية الدينية (عرب 48، 2019).

الخاتمة:

يلاحظ مما سبق أن حركة الكيبوتسات هي في انحدار، وأساساً لم تعد رافداً قوياً لا للاقتصاد الإسرائيلي ولا للنظرية الصهيونية في الاستيطان. فإذا علمنا أن ما تبقى من كيبوتسات حالياً لا يتجاوز عددها الـ 270 كيبوتساً (منها 230 كيبوتساً علمانياً، و16 كيبوتساً دينياً، والباقي مختلط) وكلها في كيان تجاوز عدد سكانه التسعة ملايين نسمة ندرك أن هنالك محاولات جاهدةً للبقاء، خصوصاً مع الأزمات الاقتصادية ومع إدارة حكومات اليمين تحديداً لتلك الأزمات؛ أي إن الكيبوتسات ستبقى في المستقبل المنظور لكن دون فاعلية، بما في ذلك على مستوى التجنيد والأعمال العسكرية. ولعل الشكل الفلكلوري هو أحد العوامل التي تساهم في بقائها اليوم على هذا النحو، خصوصاً لناحية السياحة التي تجتذب بعض اليساريين الحالمين من خارج إسرائيل (يهودا وغير يهود).

ويمكن بالعموم الاستنتاج أن ظاهرة الكيبوتس قد ازدهرت سابقاً بفضل وجود رئة خارجية تتنفس منها، وحبل سرة يغذيها من خارجها، أي الدولة ومساعدات اليهود في أميركا، وهذا كان محور التساؤل الأول الذي انطلق منه هذا البحث: ما هي العوامل والأسباب التي أدت لصعود ظاهرة الكيبوتس ثم لتراجعها؟ فتجربة الكيبوتسات أجابت عن هذا التساؤل من خلال ما شاهدناه من أنها لم تكن يوماً تحمل في ذاتها عناصر البقاء والازدهار، وكان التعويل دائما على أن هذه التجربة بحاجة لوجود طرف خارجي يساعدها على البقاء وهو ما قامت به قبلاً الوكالة اليهودية عبر الانتداب البريطاني، ولاحقاً دولة الكيان وحكوماته المتعاقبة.

كما نستنتج من المباحث السابقة أن السبب الرئيس لتراجع الكيبوتسات مرتبط أساساً بالجانب الاقتصادي لهذه الظاهرة، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى. فأساس انحدار الكيبوتسات انطلق من عدم قدرتها على تحقيق نمو اقتصادي يغطي على الأقل نفقاتها ولاحقاً ديونها المتراكمة والمتعثرة. ويستنتج الباحث كذلك أن ضعف النمو الاقتصادي ذاك قد سببته عيوب منهجية داخل ظاهرة الكيبوتسات، وهي نفسها العيوب التي ساهمت في تراجع التجارب اليسارية والاشتراكية في العالم، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية. فبداية تقهقر ظاهرة الكيبوتسات في الكيان الإسرائيلي قد تزامنت مع بداية تقهقر عالمي للأفكار الاشتراكية حول

إدارة الاقتصاد الوطني وما يتضمنه من سياسات رعائية من قبل الدولة نتج عنه كبح النمو الاقتصادي وهو ما أدى لركود وتضخم كبيرين، الأمر الذي نتج عنه تحول عالمي نحو سياسات أكثر ليبرالية ذات نزعة تقلل من دور الدولة الرعائي وتساهم في نمو القطاع الخاص وقوانين السوق. ولاحظ الباحث هنا تشابهاً بين سمات التراجع الذي شهده الكيبوتس وتلك السمات التي ساهمت في تراجع دور الدولة الرعائي على صعيد عالمي، ومن ذلك، الاستثمارات التي تتم بدون مبرر اقتصادي وبلا جدوى اقتصادية، بالإضافة لعدم الكفاءة في تخصيص رأسي المال البشري والاقتصادي، دون أن ننسى ترابط كل ما سبق مع مشكلة الإدارة. فالافتقار إلى القيادة المتمرسة الذي نتج عن قاعدة التناوب التي شجعها قادة حركات الكيبوتس لضمان سيطرتهم، وكذلك البيروقراطية وغياب الجدارة عن المناصب، كل ذلك ساهم في نمو المشكلة الاقتصادية/المالية لدى الكيبوتسات، ما أدى لاحقاً لتراجع دورها وفاعليتها، وهذا ما نجده كذلك في التجارب العالمية الشبيهة، حيث تبرز مشكلتي الإدارة والبيروقراطية كجانبين بارزين من جوانب الأزمة البنيوية لها.

أما ما يخص البعد الاجتماعي–السياسي لظاهرة الكيبوتسات، فيجد الباحث أن ما افضت إليه الأزمة البنيوية التي تعرضت لها الكيبوتسات مطلع الثمانينيات قد أحدثت تحولاً في هذا البعد، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة لهذا البحث. فمع مرور السنوات تزايدت داخل الكيبوتسات الأجيال الجديدة التي كانت تتفاعل مع التطورات البنيوية في الاقتصاد محلياً وعالمياً (وما نتج عن ذلك من تغيير في أنماط التفكير) دون أن يكون لها نفس الحافز الأيديولوجي الذي كان لجيل الآباء المؤسسين بما يتعلق بالحياة الشيوعية التشاركية، فظهر حس نقدي واضح لدى تلك الأجيال الجديدة مترافقاً مع روح ابتكارية شابة عملت قيادات الكيبوتسات التقليدية والمحافظة على قمعها حفاظاً على النقاء الأيديولوجي. وكذلك لاحظ الباحث أن تلك التغييرات شملت وزن الكيبوتسات سياسياً. حيث بدأ شيئاً فشيئاً تراجع ذلك الوزن عما كان عليه في العقود الأولى لتأسيس الكيان. فخلال الكنيست العشرين كان هناك فقط عضوين من أعضاء الكيبوتسات أي أن نسبتهم تقترب قليلاً من وزنهم الديمغرافي داخل الكيان، بينما في الستينيات والسبعينيات كان وزنهم السياسي في الكنيست أكبر بكثير من وزنهم الديمغرافي. وما يصلح على السياسة يصلح كذلك على الجيش والعسكرة، حيث تشير المعطيات الحديثة إلى أن الكيبوتسات لم تعد المادة الأساسية لوحدات النخبة العسكرية وقياداتها.

المراجع العربية:

1- أبو صبيح، عمران. (1992). دليل المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة. ط:1. عمان: الأردن. دار الجليل للنشر. ص: 16.

2- الزهار، ربا (2011). تطور الاقتصاد الصهيوني في فلسطين 1882-1948. الجامعة الإسلامية غزة-ص: 117:407.

3- القرعة، محمد عثمان، وطلافحة، أمجد. (2013). الكيبوتس النشأة والتأصيل اللغوي والتطور الدلالي-مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب-مج 10-عدد 2. ص-ص 1893-1911.

4- بدر، أشرف. الصهيونية الدينية تخترق الجيش الإسرائيلي: أسئلة الولاء والتدين والصراع. عرب48. 2019/3/16. https://www.arab48.com/%D9%85%D8%AD%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA/%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA-

5- دي ملاخ، دانيئيل دي ملاخ. (2016، صيف). الكيبوتسات وصراع السيطرة على الأرض. مجلة قضايا إسرائيلية. العدد 64. ص-ص: 75-99. رام الله: فلسطين. مركز مدار.

6- سلس، بن. (2020، تشرين الثاني). يائير نتنياهو يهاجم الكيبوتسات. النشرة الأسبوعية عن الصحافة الإسرائيلية. عدد: 46.ص-ص:6-6.دمشق: سورية. مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية.

7- عدلي،هويدا.(2005). فعالية مؤسسات المجتمع المدني وتأثيره على بلورة سياسة إنفاق للخدمات الاجتماعية. بيروت: لبنان. مركز دراسات الوحدة العربية. ص-ص: 5-31.

8- مائير، غولدا. (1988). حياتي. ترجمة: منير حيدر، سمية ابو الهيجا. بيروت: لبنان. دار المسيرة. ص: 116.

9- مارتن، هانز وشومان، مارتن. (1998). فخ العولمة. ترجمة: رمزي زكي . الكويت: الكويت. منشورات عالم المعرفة. ص: 38.

10- محررون. (2021، شباط، 2021). إسرائيل تشهد تراجعاً في أعداد الكيبوتسات. النشرة اليومية. سورية. مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية.

11- هيومن رايتس ووتش. (2018، تشرين الثاني). شقق مفروشة في أراض مسروقة. نيويورك-الولايات المتحدة. منشورات المنظمة- ص-ص: 3-57.

المراجع الأجنبية:

1- AP. (2010, 16, 9). Kibbutz reinvents itself after 100 years of history. Taipei Times. P: 9.

2- Adamker, Yaki . More settlers, few kibbutzniks: MKs less represent their part in the public(in Hebrew).19/4/2018: https://news.walla.co.il/item/3151399.

3- Creveld, Martin Van. (2002). The sword and the olive: a critical history of the Israeli defense force. Public Affairs. USA. Wiley-Blackwell pp. 79, 82, 180-448.

4- Gabison, Yoram. Plasan Lands Another $170m Contract From U.S. Military.Haaretz.26/2/2010.https://www.haaretz.com/2010-02-26/ty-article/plasan-lands-another-170m-contract-from-u-s-military/0000017f-e5b0-d97e-a37f-f7f516c30000

5- Gavron, Daniel. (2000).The Kibbutz Awakening From Utopia. Rowman & Littlefield Publishers. Maryland: USA.pp:235,207,207,149-

6- Israel: What is left of the utopian ideal of the kibbutz? - 18 Sept 2020- https://www.youtube.com/watch?v=BJ8DTwWYxWc.

7- Mystery solved: Sanders volunteered at kibbutz Shaar Haamakim. Jewish telegraph agency .5/2/2016. https://www.jta.org/2016/02/05/politics/sanders-in-1990-named-the-kibbutz-were-he-stayed-in-the-early-1960s
8- Nakdimon, shlomo. When Ben-Gurion Saw Red. 2/December/2011. https://www.haaretz.com/2011-12-02/ty-article/when-ben-gurion-saw-red/0000017f-dec3-d3ff-a7ff-ffe3cb4d0000
9- Rayman, Paula. (1982). The Kibbutz Community and Nation Building. New Jersey: USA. Princeton University Press. pp. 12-324.
10- The Communal Scene in Israel.10/10/2007
11- .https://web.archive.org/web/20071010123618/http://www.communa.org.il/e-israel.htm.